مع الجماهير

زيادة الانتاج.. الشعار رقم «١»

حامد دنيا

الحدث

ونحن مقبلون على بدء تنفيذ مرحلة جديدة فى تاريخ مجتمعنا ، بعد أن اكتملت مؤسساتنا الدستورية . حيث بدأ مجلس الشورى اجتماعاته وممارسة سلطاته . وقرار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة سوف يصدر بين لحظة وأخرى . الذى يرأس أول اجتماع له الرئيس أنور السادات ، كما أعلن ذلك فى خطابه أمام اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى .. وذلك إيذانا ببدء الصحافة أعمالها كسلطة شعبية رابعة فى الدولة .

فى الرئيس السادات إعادة فتح باب العضوية للحزب الوطنى لعدد من كوادر وقيادات شابة جديدة

وحيث يقوم بعد شهر ، أى فى مطلع العام الجديد ، الرئيس السادات ، بجولة فى محافظاتنا ، ليلتقى بالجماهير ، شارحا لهم متطلبات المرحلة الجديدة من تاريخ بلادنا وكفاحنا وحياة مجتمعنا . وحيث تظهر الرئيس فى نفس الوقت قيادات شابة أو كوادر حزبية جديدة ، من خلال المناقشات الواعية أثناء الاجتماعات .

نتيجة لذلك كله فنحن مقبلون على إعادة صياغة العديد من أوضاعنا وقوانيننا الاقتصادية والتشريعية والتعريفية وإعادات المساكن ، وغيرها من القوانين التى تمس الغالبية العظمى من مواطنينا ، بل كل جماهير مصر العريقة . الواعية والأبية ، مليون تحية . لذلك كان لابد أن أتوجه للدكتور عبد المنعم راضى أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة عين شمس . باعتباره أحد عمالقة الفكر الاقتصادى فى مصر ، الذين يجب أن يكون لرأيهم وزن فى هذه المرحلة القادمة . ذهبت إليه لأناقشه فى قضايا الساعة الاقتصادية . فى رأيى أن قضيتنا بالدرجة الأولى اقتصادية فى المرحلة القادمة . ويجب أن يشارك كل الوطنيين المخلصين من أبناء مصر برأيهم ولكرهم فى مشاكل الاقتصاد وقضاياه دون حساسية أو حرج أو خوف من شئ . حتى لا تأتى القوانين الجديدة متضاربة أو غير منسجمة مع بعضها البعض .

وكعادة الدكتور راضى ، وكما يفعل بالضبط عندما يلقى محاضراته فى الجامعة أو فى المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية أو لطلاب الكلية الحربية .. دخل معى فى الموضوع مباشرة ، دون لف أو دوران ، تكلم عن فلسفة الاقتصادية التى يجب أن نسود مجتمعنا فى المرحلة القادمة .. شرح الهدف الذى ينبغى أن نضعه فى هذه المرحلة الهامة بنفس الشجاعة فى الرأى ، والجرأة فى الحق . وهذه الصفات التى يتميز بها دائما .. لزاح الستار عن الشعار أو الهدف الذى يجب أن تكون له الأولوية فى سياستنا الاقتصادية الجديدة .

□ قلت للدكتور راضى . ماهى مسئوليتكم أنتم الاقتصاديين عن تحقيق أهداف المجتمع ، وهل فى إمكانكم رفع معدلات التنمية حقا ؟

د . راضى :

على المجتمع – ممثلا ورسميا ، حاضنا الحزب الوطنى الحاكم ، باعتباره حزب الأغلبية – أن يفهم أولا أنه لابد من أن يضع هو ذاته هدفا يقنع به الشعب ، وأن يرفع شعارا للمرحلة الجديدة هو .. أن هذه المرحلة هى لزيادة الانتاج ، والأولوية لمعركة التقدم الاقتصادى .. كما كان شعارنا يوما هو التحرير السياسى أو التحرير العسكرى .. وإذا شاء المجتمع أن يتبنى شعار زيادة الإنتاج . فيمكن أن يضع فى اعتباره أن العدالة فى التوزيع يجب أن تكون فوق كل اعتبار ، وأنه سيضحى بكل شئ من أجل هذه العدالة .

أما أن تكون أهدافنا الاقتصادية تتحقق كلها فى نفس الوقت . فى رأيى أن هذا أمر مستحيل ، أى لايمكن أن يطلب التقدم والعدالة فى التوزيع وكل شئ آخر فى نفس اللحظة .. وهذه حقائق وخطوط عريضة يؤكدها الاقتصاد .

□ قلت : نحن نعلم أن المجتمع يهتم جدا بزيادة الإنتاج . فما هو تبرير ذلك ؟

د . راضى :

إن أول الأهداف الاقتصادية التى يهتم بها المجتمع هو أن يزداد إنتاجنا القومى من سلع وخدمات حتى تحقق الرفاهية الاقتصادية ويزداد ماتحصل عليه من سلع وخدمات ويرتفع مستوى معيشة المواطن . إن الدافع لزيادة الدخل القومى هو الحصول على مزيد من سلع الدنيا . ونحن نوضح هنا أنه لايصح أن يفهم المجتمع أن هدفا فقط هو الغرض من زيادة الدخل القومى . لأن أحد الدوافع الهامة لتقدم الاقتصاد القومى وزيادة انتاجه هو بناء ومساندة جيش قوى . إن الزيادة فى الدخل القومى لن تذهب كما يتصور البعض لشراء الدنيا ولكن لبناء الجيش القوى الذى يحافظ على كيان الأمة السياسى ، وأيضا يكون الهدف من زيادة الأنتاج القومى العمل على بناء مستقبل أفضل للأبناء . إن الزيادة فى الانتاج لايصح أن نستهلك كلها ، إنما ينبغى أن يذهب الجزء الأكبر منها لبناء الطرق والتليفونات والموانى والجامعات والسدود والترع واستصلاح الأراضى وهكذا . إن بناء مستقبل أفضل للأجيال هام وضرورى لبقاء مستوى الأمل والطموح مرتفعا . ولكى يعيش الآباء والأمهات فى وطنهم هادئ النفس ، مطمئن البال ، متمسكين بالبقاء فى الوطن الذى سوف يوفر حياة أفضل لأبنائهم .

وهدف زيادة الدخل يمثل مسألة حيوية للدول النامية عامة ولمصر خاصة ، حيث إن مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الشعب منخفض . ثم إن سنوات الحرمان بالنسبة كانت طويلة . وأصبح لزاما أن يرتفع الاقتصاد القومى بمعدلات سريعة .

□ قلت : وتأكيدك فى أن المجتمع يود أيضا توظيف أبنائه . وهل يتعارض ذلك مع زيادة الأنتاج ؟

د . راضى :

ليس هذا هو الهدف الاقتصادى فقط . إن المجتمع يهدف أيضا ويعطى الأهمية لزيادة فرص العمالة لأسباب اجتماعية وأمنية وثقافية وسياسية . وليس فقط لأهداف اقتصادية . فالقوانين التى تلزم الحكومة بتوظيف الأفراد . وكثيرا مايتم ذلك على حساب الزيادة فى الإنتاج . إنما تعتبر أكبر عندهم الإحباط النفسى للشباب عقب التخرج ، وتؤمن لحظة فى وظيفة . كما أن العدالة الاجتماعية تقتضى توزيع الدخل عن طريق توزيع . وهو طريق إتاحتهم الفرصة فى العمل . وليس طريق الإعانة . كما أن تراكم البطالة لدى الشباب سوف يخلق فرصة للانحراف الاجتماعى والسياسى وهو مالا يرتضيه المجتمع . إن قوانين القوى العاملة لابد منها ، وهى تؤدى إلى تعارض مع زيادة الدخل القومى . فهى تؤدى لنقص الانتاجية والإنتاج . وهذه مشكلة .

الدكتور فؤاد محيي الدين نائب رئيس الوزراء للاقتصاد عضو مجلس الوزراء

الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد عضو مجلس الشعب

الدكتور عبد المنعم راضي يتساءل : لماذا لا تصبح زيادة الإنتاج هدفا قائما

وذلك كانت ضربة معلم من الرئيس السادات عندما كلف الدكتور فؤاد محيي الدين نائب رئيس الوزراء بالاشتراك مع أعضاء مجلس الوزراء ، وعادة تحت قاعدة تعيين الخريجين ، على أساس أن تعيين الخريج حق ، ولكن يجب أن يعين الخريج ليعمل ، لا ليصبح الخريج عالة ، أو أداة معطلة للإنتاج ومعوقة للعمل .

□ قلت : هل نسيت يا دكتور راضي أن الأسعار مهمة جدا للمجتمع ؟ .

د . راضي :

نعم هناك أيضا هدف اقتصادي ثالث وهو مهم جدا .. ألا وهو المحافظة على ثبات مستوى الأسعار .. إن المواطن العادي يرغب في ثبات الأسعار ، ويود أيضا زيادة دخله النقدي حتى يشعر بتحسن مستوى المعيشة ، وهو يستاء جدا عندما يلاحظ ارتفاع الأسعار .

أما الاقتصادي فيود ثبات الأسعار حتى تسود الطمأنينة لدى التجار والمصانيين ، وحتى يزداد حجم التجارة والتعامل . وبالنسبة للاقتصاديين فلا يكون هدف زيادة الأسعار وزيادة الأجور أكثر أهمية من مجرد ثبات الأسعار .

إن زيادة الأسعار والأجور تعطي حافزا لرجال الأعمال على مزيد من التعاقدات والبيعات ، وللعمال والموظفين على مزيد من الجهاد في العمل .. إلا أن المطلوب فيما هو أن يرتفع الأسعار أولا ثم تليها زيادة الأجور ، وأن يكون هذا بمعدلات طفيفة ستويا ، حيث سوف يزداد الدخل الحقيقي ويرتفع مستوى معيشة المواطن . ولتحقيق ذلك .. الأمر يتطلب التضحية أولا من جانب المواطن بتحمله الأسعار المرتفعة في البداية حتى تلحقها زيادة الأجور وليدا زيادة الإنتاج الحقيقي ، مما يقلص الأسعار والأجور من جوانب . إن ثبات الأسعار يتطلب ثبات الأجور . وكلاهما أمر صعب . إن لم يكن مستحيلا . إن الأسعار الحرة التي تحافظ على العدالة في التوزيع وحل مزيد من النظام للقانون محدودي الدخل . لا تساعد رجال الأعمال على زيادة الإنتاج . لأن الأسعار الحرة عادة تكون غير مغرية ولا تغطي التكاليف الفعلية للإنتاج . وهذا تضحيه لك حقيقة كبرى . وهي أنك تطلب أشياء كثيرة متعارضة ، ومحاولة تحقيق أحدها يتعارض مع الآخر في نفس الوقت ؟ !

□ قلت : وهل نسيت أيضا أن العدالة في التوزيع هي أهم شيء يلتمسه المجتمع .. بل إنه هدف ومبدأ أساسي في الديمقراطية الديمقراطية ؟

د . راضي :

إنه هدف غال وعزيز علينا جدا . وأنت تعرف أن مجتمعنا الكثير فيه فقراء وأقلية أغنياء . والعدالة تقتضي أن يأخذ من الأغنياء لتعطي الفقراء ، وهذا صميم قوانين الإصلاح الزراعي والأخذ وأخذ الأذى الأجور والمعاشات والتعليم المجاني وقوانين تحديد الإيجارات والعديد من الإجراءات الأخرى وأنها الدعم الحكومي للسلع الضرورية . ونحن نؤمن بأن أحدا لا يجوز على الإطلاق على أساس بعدالة التوزيع ولكن نعتبر الآن أنك تريد مع العدالة في التوزيع زيادة في الإنتاج ، وهو كما أعتقد أحد أهدافنا أيضا . إن زيادة الإنتاج تستطيع مثلا رفع أسعار الفائدة ، إن رفع أسعار الفائدة يشجع على الادخار . والادخار يزيد الاستثمار ، وهذا يزيد الدخل والإنتاج . ولكن رفع سعر الفائدة يزيد التكلفة ويزيد من حصيلة أصحاب رؤوس الأموال . فمن يملك المال يحصل على مكاسب أكثر بسبب ارتفاع الفائدة ، والمستهلك محدود الدخل عليه أن يتحمل ارتفاع أسعار السلع ، أي أن الغني سيزداد غنى والفقير سيزداد فقرا بسبب تحايل أصحاب الربح والفوائد عند تشجيع الاستثمار والادخار . وهذا ما يضر بالعدالة .

على الأقل سوف يظل هذا يحدث حتى يزداد إنتاجنا القومي عاما ويرتفع مستوى معيشة كل من الفقير والغني . ومرة أخرى نرى أن التمسك بزيادة الإنتاج يحتاج إلى المساس بالعدالة ، وأن التمسك بها يعارض مع زيادة الإنتاج ! !

□ قلت : إذن فأنا الخائن ، أو بعبارة أخرى ماذا صنعنا لكي نضمن مستقبلا أفضل لأبنائنا وأحفادنا ، لاسيما أن علينا ديونا قد تراكمت بسبب الحروب الكثيرة التي واجهناها في الثلاثين سنة الماضية . ولابد في نفس الوقت من سداد هذه الديون في مواعيدها المحددة ؟

د . راضي :

إن من أهم أهداف مجتمعنا مراعاة عدم زيادة الديون التي علينا للعالم الخارجي . فالعلاقات مع العالم الآخر ، ونتيجة الحروب التي يعرضنا لها . أحدثت آثارا كثيرة على اقتصادنا . وازداد معها حجم الديون الخارجية . ويقتضي الأمر أن يظل عبء الديون على الأجيال المستقبلة حتى لا يظل كاهل أبنائنا بما استهلكناه من ديون . ولكن للأسف نجد أن عامة الدول النامية ، ومنها مصر ، لا تستطيع أن توفر حجم مدخرات كافية لتمويل التنمية الاقتصادية أو لتمويل واردات السلع الاستهلاكية المتزايدة بزيادة السكان . لهذا نلجأ هذه الدول تزيد من القروض لأغراض التنمية والاستهلاك . والمطلوب عدم زيادة المديونية الخارجية حتى لا تتأثر الأجيال المستقبلة . ولكن زيادة الإنتاج والدخل تقتضي مزيدا من الديون . ومرة أخرى نجد أن هناك المزيد من التعارض بين الأهداف الاقتصادية ! !

□ قلت : يا دكتور راضي . أوضح ماذا تريد بالضبط ؟ ماهو الشعار الذي تفضل أن تختاره الدولة وتتبناه في هذه المرحلة ؟ .. هل هو شعار أن الزيادة في الإنتاج يجب أن تسحق كل شعار آخر ؟

د . راضي :

هذا مانريد أن نقوله بالضبط . إننا نطلب تحقيق عدة أهداف هامة في نفس الوقت . نحن نطلب زيادة الدخل القومي وزيادة العدالة وثبات الأسعار وعدالة التوزيع وأخذ من الثلاثين . وهذا أمر مستحيل ، لأنه لا يمكن أن تتحقق جميعها في نفس الوقت وبنفس الدرجة ! !

باختصار . المطلوب أن نقرر الهدف رقم (١) ثم ترتب الأهداف الأخرى وأحدا وراء الآخر . ونرى أن زيادة الإنتاج يجب أن تكون الهدف رقم (١) .

لقد أوضحت رأيي . وهذا هو المطلوب من كل اقتصادي المفروض أن الاقتصادي ليست وظيفته وضع الأهداف ، إنما هو وظيفة المجتمع .

أما الاقتصادي فوظيفته أن يعمل وأن يساهم بالرأي والفكر في تحقيق الهدف الذي يحدده المجتمع .

GGGG

وانتهى هذا الحديث الصريح مع الدكتور عبد المنعم راضي ، الأستاذ الجامعي الذي يعشقه كل طلابه ، ويحبطون له محاضراته على كاسيتات ، كما سبق أن قلت ، والذي اشتهر بين زملائه وأصدقائه والاقتصاديين بالصدق في الرأي ، والموضوعية وبعد النظر في الرؤية الاقتصادية .

والحقيقة . لقد انتصرنا في معركتنا العسكرية لأن الشعار الذي رفعته الدولة ، وأصبح سائدا وسلفا قبل المعركة ، والتاء الاستعداد لها .. كان هو الأولوية للمعركة لأعلى شيء فوقها .. لقد طبق ذلك الشعار تماما وبكل دقة في مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا ومؤسساتنا الدستورية ، وفوق رأس كل من يجلس على مكتب .. ولذلك تمت المعركة بنجاح وانتصرنا فيها – والحمد لله – بفضل ذلك التعبئة العامة النفسية والاجتماعية والسياسية والوطنية ، تطبيقا لشعار المعركة .

وبالتالي . وحتى نسحق مع الفروقات في المرحلة القادمة ، فإذا لا يصبح شعار زيادة الإنتاج ، هو الشعار المفضل والمميز السابق على كل الشعارات الأخرى ؟ فإذا لا تحمل كوادرنا الحزبية والحكومية في مواقعها المختلفة راية هذا الشعار ؟ .. على أن يكون واضحا ومحددا أن تطبيق شعار زيادة الإنتاج يتطلب التضحيات بأهداف أخرى ، كثيرا ماتمناها ، ولكننا يجب ألا نأبه إلا بعد تحقيق الهدف الأول وهو زيادة الإنتاج .

وعلى آخر فنحن نود عدالة توزيع مؤجلة ، وثبات أسعار مؤجلا وفرص عمل مؤجلة . نقوم بتحقيقها جميعا وراء الآخر . عندما يتحقق فعلا الهدف الأكبر وهو زيادة الإنتاج والإسراع بمعدلات التنمية . كشعار لابعلو عليه شعار آخر □